

وَهْلُ جِزَاءِ الْآلَاءِ وَعِرْفَانِ النِّعْمَاءِ إِلَّا وَفَاءٌ وَعَهْدٌ وَوَلَاءٌ !

المستقيم أسداها، وتكليف بمهمة مؤازرة جيل من خيرة شباب البحرين، بالإخلاص أذاها، وفاءً لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين المعظم، حفظه الله وراعاه، سليل المجد الوائلي الأصيل، وصانع صيت البحرين الجميل. لكان له بها من الفخر والسؤدد ما يرجع عنه الطرف وهو كليل.

وفي الختام، ولما كان العيان قد أغنى عن الصفة، وكان الحق أبلغاً عند كل ذي عين منصفه، وكان واجب العرفان لمن قلداهم الله زمام الملك فوفروا لأوطانهم وشعوبهم الرغد والرخاء والأمن والأمان، إنما تجيش به الأفضة واللواعج، ولا يقاس بالمغانم أو المغارم أو المباحج، فإن ما أسبغته الكريم المنان على البحرين من سحائب الآلاء في هذا العهد السعيد، وما أغدقه سبحانه على شعبها من شأبيب النعماء على يد عاهلها ذي النهج الرشيد، يجعل التضرع بالدعاء لجلالة العاهل الممجد الكريم والجهر بالوفاة والوفاء لمقامه السامي العظيم، واجب أساس في السراء وفي الضراء وحين الباس. وهو بعد لكل ذي لب من أوكذ المنذوب ومن أشد المطلوب. لا سيما إذا أشرأت المخاطر وادلهمت الخطوب. وهذا ديدن المقسطين، والحق خصيم للقاسطين.

رئيس هيئة المستشارين-
مجلس الشورى
عضو المحكمة الدستورية
(2019/2009)

في أداء الأمانة الوطنية تحت عين الدستور الساهرة.

وإذ تريبو مواكبتى للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم على ربع قرن من عمره المديد، وهي فترة تناهز ثقامي في هذا البلد السعيد، فإني أشهد شهادة صدق غير مجروحة، وليس دونها مندوحة، أن هذا المشروع الحضاري العتيق الذي وضع جلالة الملك أركانه إبداعاً لا اتباعاً، إذ يمكن إرجاع جذوره الفكرية إلى رؤى جلالته في كتابه «الضوء الأول»، إلهاماً، وإلى قيم نظام الحكم وقواعده الواردة في وصايا حكام البحرين إلى أولياء عهدهم، المتعاقبة تبعاً- وما انجس من تنظيم دستوري رشيد قد كفل للمواطن البحريني حرمة وضمن للوطن عزته وللأقتصاد نهضته، حتى أضحت البحرين نموذجاً للنجاح وعنواناً للفلاح تربط حاضرها السعيد بأجداد ماضيها التليد الذي كان فيه الحاكم دوماً درعاً للمحكوم وملاذاً للمكلم، منذ عهد المؤسس أحمد الفاتح مروراً بعهد عيسى الكبير وصولاً إلى العهد الزاهر والحاضر الباهر لجلالة الملك حمد بن عيسى المعظم. المحفوظ بالألطف الربانية، الموطأ الأكتاف بالسجبة. ملك البناء والتشييد وعاهل التطوير والترشيد، وصاحب الإنجازات على كل صعيد. وهي إنجازات قيمة بأن تخط بالنور على المآقي والأحداق لا بالحبر على الصحائف والأوراق.

وإذا لم يكن لمن اتخذ البحرين موئلاً وجعلها لأبنائه مثابة وملتحداً ومولداً، إلا خدمة مديدة بالقسطاس

لمعاوضة الجهد البديع لرئيس وأعضاء مجلس الشورى، الغرفة العليا في سلطة التشريع، المستمدة مكانتها من تعيين أعضائها بأداة الأمر الملكي ذي الشأن الرفيع، والمشكلة من أصحاب الخبرة النوعية المديدة والمعارف العلمية العتيقة. ليكون المجلس، بمعونة مثيله مجلس النواب، موئلاً للتشريع الحصري والشامخ المنيف.

ومن باب القيام بالقسط والشهادة لله، فقد كفل نظام المجلسين للتجربة البرلمانية لمملكة البحرين أن تتجاوز ما قد يثور في نظيراتها من تحديات وتتعالى عن كل شأن أو معوقات، مستمرة فصولها دون انقطاع، بالغ صيتها كل الأصقاع. ولعمري فإن هذا منجز مجيد للمشروع الإصلاحي العتيق الذي ضمن استمرار وتيرة عمل البرلمان باضطراد وانتظام وأمان. حيث أضحى مفضلاً في ضوء التجارب الدستورية أن نظام المجلسين أكثر من نظام المجلس الواحد استقراراً واطول منه أعماراً.

وقد أتاح لي عملي في مؤسستين رفيعتين تنتميان إلى سلطتين دستوريتين، الوقوف بالعيان على متانة ما استقامت عليه العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في مملكة البحرين من متانة البنين، حيث تتعاون السلطات في كل مجال دون تفریط إحداهما فيما كفه لها الدستور من استقلال. دأبها جميعاً التكامل والتآزر من دون أن يكون لأي منها على غيرها لا صولة ظاهرة ولا سطوة ناهرة، بل تعاضد وتكامل



بقلم: القاضي

نوفل بن عبدالسلام غريال

الشرعية وإعلاء من لدنه لموجبات المشروعية، فكان بذلك - حفظه الله وراعاه - أسوة للاقتداء ونبراساً للاهتداء في احترام استقلال القضاء، الذي يفصل في كل المنازعات بالعدل والسوية والانتصاف، وما فتى يبلغ أعلى المراتب والمصاف، بفضل تكامل جهود المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

وكما حبانني الله بالثقة الملكية قاضياً في المحكمة الدستورية، فقد قيض لي كذلك سبل العمل في أكتاف السلطة التشريعية، لأقف شاهداً على راحة الرؤية الملكية في إرساء نظام المجلسين، حيث يتعاقد أعضاء مجلسي الشورى والنواب، سواء من كان منهم بالإرادة الملكية السامية منتخباً أو كان بالاقتراع الشعبي منتخباً. إذ هم في تمثيل الشعب البحريني سيان، وفي القيام بأمانة التشريع صنوان، وقد كان ذلك خير جنة لي

عهد الزاهر السعيد بالتوافق على عقد اجتماعي جديد. فتم استفتاء الشعب البحريني الأبي على ميثاق العمل الوطني، فقاربت الموافقة الشعبية الإجماع بما ينم عما بلغته الوحدة الوطنية من اتساع. وفي كنف العقد الاجتماعي الجديد صدر التعديل الدستوري تكريماً للمشروع الإصلاحي العتيق. فتم إقرار الحكم الملكي واعتماد نظام المجلسين واستكملت المؤسسات واستعادت المرأة من حقوقها السياسية ما كان قد فات، ونشأت المحكمة الدستورية وأرسيت دعائم المشروعية وتوافرت مقومات الديمقراطية وتعزز مبدأ السيادة الشعبية.

فكانت المحكمة الدستورية صرحاً منيفاً وأرست قضاء عادلاً حقيقياً. وكان أعضاؤها سدنة للشرعية ولسيادة الدستور، يمنعون تحيف رسومه أو الإجراء على مرسومه. يصدرون أحكامهم باسم العاهل الهام، وهي أحكام ملزمة لجميع السلطات وكافة الأنام، عصية من ثم على الطعن وعنوان حقيقة على الدوام.

ولقد شرفني جلالة الملك المعظم بتعييني عضواً بالمحكمة الدستورية، وأكرمني بتجديده، في تكليف حرصت فيه على حسن الأداء، وتشريف بلغت به عنان السماء. وأشهد الله على أن جلالته - وهو الحامي لشرعية الحكم وسيادة الدستور - لم يتدخل يوماً في قضاء المحكمة ولا فيما اختصها الدستور والقانون من صلاحيات وشؤون، احتراماً منه لأعلى مدارج

في تاريخ الشعوب والأمم محطات زاهرات ومراحل ناضرات، تبلغ فيها أمجادها أسنى القمم، وينداح فيها صيتها إلى آفاق كل طود أشم وإلى أسحاق كل يم خضم، بفضل زعامات عتيقة وقيادات رشيدة، ديدنها الإعمار والبناء وشعارها الإنجاز والنماء، وناموسها تحويل المحن إلى منج الإحن إلى سنح.

ولعل منصفاً يرسل اليوم البصر الحديد أو يلقي السمع وهو شهيد، لن يجد من طينة هؤلاء القادة والزعماء إلا النزر اللم، ممن جعلوا الإنجاز مَعْنياً عن الكلم، وخطوا أمجاد بلادهم ببرايع القلم، وبلغوا بذلك في نياط قلوب شعوبهم مبلغاً تقصر عنه أعلى الهمم.

وعلى السذرى من هؤلاء جميعاً، جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، حفظه الله وراعاه، العاهل الذي قيض له خلقاً ربيعاً وآتاه من لدنه ذهناً ضليعاً وفضلاً وسيعاً، فكان لأهله حصناً منيعاً، وفي الذب عن حياض وطنه مقدماً شجاعاً.

فمنذ أن ولأه الله مقاليد البحرين خلفاً لأسلافه البررة الميامين، حمل جلالة الملك حمد أمانة الملك بلا وصب ولا كبد، داعياً إلى ما ينفع الناس والبلد، معرضاً عن جفاء الرُيد. فاستحکم في عهد البنين واشتدت بفضل الأركان واستقامت على يديه دولة القانون وحقوق الإنسان. فأطلق للإبداع كل عنان واستحث ما في الشباب من طاقات وعتقوان، حتى صارت البحرين نموذجاً يشار إليه بالبنان. فقد حرص جلالته على أن يستهل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَبَتَاهَا النَّفْسَ الْمُطْمَئِنَّةَ رَجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صَلَاةُ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ

جائزة عيسى لخدمة الإنسانية تنعى أمينها العام

ينعى رئيس مجلس أمناء جائزة عيسى

لخدمة الإنسانية وأعضاء المجلس

أمين عام الجائزة

المغفور له بإذن الله تعالى

علي عبدالله خليفة

الذي انتقل إلى جوار ربه بعد مسيرة حافلة من العطاء في خدمة الجائزة منذ تأسيسها،

مشيدين بإخلاصه المشهود وتفانيه اللامحدود في أداء الواجب على أتم وجه.

وإذ يعرب رئيس مجلس أمناء الجائزة وأعضاء المجلس عن أخلص تعازيهم ومواساتهم

لعائلة الفقيد وذويه ليدعون المولى العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه

فسيح جناته ذاكرين بالتقدير ما قدمه لوطنه من خدمات جليلة.

إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَرَاضٍ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ